الأمم المتحدة S/2012/683

مجلس الأمن

Distr.: General
5 September 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الأول لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات، المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وفقا للفقرة الفرعية (أ) من المرفق الأول للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض التقرير المرفق على أعضاء المجلس وإصداره بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر **فيتِغ**
رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

070912 070912 12-49915 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة من منسق فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

يتشرف فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) والمكلف بتقديم الدعم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بأن يحيل إليكم تقريره الأول، وفقا للفقرة الفرعية (أ) من المرفق الأول للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

ويشير فريق الرصد إلى أن الوثيقة المرجعية هي الوثيقة الإنكليزية الأصلية.

(توقيع) ريتشارد **باريت**

منسق

التقرير الأول لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المقدّم عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بحركة الطالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

المحتويات

الصفحة

موجز ٥

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – السياق السياسي ٦

ثالثا – تطبيق الجزاءات ١٠

ألف – التحديات ١٠

باء – الفرص ١٢

جيم – تحقيق التطبيق الفعال ١٣

رابعا – القائمة ١٤

ألف – نوعية القائمة ١٤

باء – عملية الإدراج في القائمة ١٥

جيم – عملية رفع الأسماء من القائمة ١٦

دال – ترجمة القائمة ١٧

خامسا – تجميد الأصول ١٨

ألف – كيف تحصل حركة طالبان على الأموال؟ ١٨

باء – حركة الأموال ٢١

جيم – تحسين عملية التنفيذ وأثرها ٢٣

سادسا – حظر السفر ٢٤

الاستثناءات المتعلقة بالمصالحة ٢٥

سابعاً – الحظر المفروض على الأسلحة ٢٨
ألف – شراء الأسلحة داخل أفغانستان ٢٨
بـاء – شراء الأسلحة خارج أفغانستان ٢٩
جيم – التدريب ٣٠
دال – الفرص المتاحة لتعزيز الحظر المفروض على الأسلحة ٣١
ثامناً – الخاتمة ٣٢
المرفق
استعراض عام لقيادة حركة طالبان ٣٣

موجز

يلقي هذا التقرير، وهو التقرير الأول الذي يُعِدّه فريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، نظرة على تنفيذ نظام الجزاءات الجديد. ولمّا كان قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١) يتضمن، في فقرات ديباجته ومنطوقه على السواء، العديد من الإشارات إلى أهمية الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، وشركاؤها الدوليون، في سبيل إحلال السلام والاستقرار والأمن في البلد[أ]، فإن الفريق ينظر إلى التنفيذ من هذا المنظار، مدركا أنه ينبغي أن يشجع المصالحة إلى أقصى حد ممكن، وألا يعوقها.

ويلقي التقرير نظرة على الوضع السياسي في أفغانستان في نهاية آذار/مارس ٢٠١٢، وينظر في التحديات التي تواجه تنفيذ التدابير الجزائية الثلاثة. وينظر في الاستثناءات التي قد يتعين العمل بها لإتاحة المجال أمام الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة للمشاركة في عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. ويعتقد الفريق أنه، على الرغم من أن اللجنة قد تجري بعض التعديلات على مبادئها التوجيهية، فلا يزال من السابق لأوانه تقديم توصيات إلى مجلس الأمن من أجل تغيير أكثر جذريةً. ويحتاج نظام الجزاءات إلى مزيد من الوقت لتثبُت جدارته.

(أ) على النحو الوارد في بلاغ كابُل المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، وعلى نحو ما أُعيد تأكيده في مؤتمر اسطنبول المعقود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وما أدرج لاحقا في مبادئ ونتائج مؤتمر بون الذي عُقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر S/2011/772).

أولا – مقدمة

١ – في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، قسّم مجلس الأمن بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان[١] إلى قسمين، منشئاً بذلك نظاما جديدا للجزاءات موجها حصرا ضد أعضاء معينين في حركة طالبان ومن يدعمهم، وسائر من يشترك مع حركة طالبان من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات في تشكيل تهديد للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان (القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، الفقرة ٣).

٢ – وأنشأ مجلس الأمن النظام الجديد من أجل دعم عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. فقد رأى أنه بعد مضي ١٣ عاما على الهجمات التي شنتها القاعدة في نيروبي بكينيا، ودار السلام بجمهورية تنزانيا المتحدة، والتي خُطط لها من أفغانستان كانت السبب في فرض الجزاءات على حركة طالبان، وبعد ١٠ سنوات على الإطاحة بنظام طالبان وتقويض تنظيم القاعدة، آن الآوان للتعامل مع التنظيمين بشكل مختلف. ويسلّم القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بأن طالبان تنشط في سياق وطني، وليس في سياق عالمي، ويدعو نظام الجزاءات الجديد إلى مشاركة حكومة أفغانستان الوثيقة في إنجاحه.

٣ – وقرر مجلس الأمن أيضا أن يقوم فريق الرصد بتقديم الدعم للجنة المنشأة عملا بالقرار١٩٨٨ (٢٠١١) (المرجع نفسه، الفقرة ٣١)، وأصدر توجيهاته إليه بتقديم تقرير في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ عن تنفيذ تدابير الجزاءات وتقديم توصيات لتحسين تنفيذ التدابير واتخاذ تدابير جديدة محتملة. وبناء على ذلك، يقدم الفريق هذا التقرير.

ثانيا – السياق السياسي

٤ – سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ما مجموعه ٩٠٣ ٢٢ حوادث أمنية في البلد في عام ٢٠١١، بزيادة نسبتها ١٨ في المائة عن عام ٢٠١٠، الذي كان، بحد ذاته، عاما قياسيا. وعلى الرغم من انخفاض وتيرة الحوادث في النصف الثاني من العام، فإن عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال عام ٢٠١١ بلغ أيضا مستوى مرتفعا جديدا إذ وصل عددهم إلى ٣ ٠٢١ ضحية[٢]. وعلى خلفية العنف هذه، أدلت طالبان بعدة بيانات أعربت فيها عن رغبتها في إجراء محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها

(١) نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

(٢) انظر التقرير السنوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١١ المتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة (متاح على الرابط التالي: http://unama.unmissions.org/Portals/UNAMA/Documents/UNAMA%20POC%202011%20Report_Final_Feb%202012.pdf).

الدوليين حول إنهاء النزاع. وأحيت هذه المبادرات، التي استلزم تعزيزها جهدا جهيدا طوال السنتين السابقتين، بعضَ الأمل في أن يفسح التركيز على القتال المجال أخيرا لإجراء الحوار، وأن تبدأ أفغانستان، بعد أكثر من ٣٠ عاما من الحرب، في المضي صوب فترة من السلام والاستقرار والأمن.

٥ - ومنذ تقسيم نظام الجزاءات وحركةُ طالبان تلمّح مرارا وتكرارا إلى استعدادها للانخراط في العملية السياسية. ونُشر أول إعلان من هذا القبيل باللغة الإنكليزية فقط - على الموقع الشبكي لحركة طالبان في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١[٣]. وطلبت فيه الحركة ألاّ تعامل معاملة المنظمات الإرهابية وأن تعطى دورا سياسيا؛ وذكرت أيضا أنه، بعد انسحاب القوات العسكرية الدولية، فإن ''الإمارة الإسلامية ستتقيد بتعهداتها بتحقيق الاستقرار في المنطقة''، وهو ما فُسِّر على نطاق واسع بأنه وعد بالانفصال عن تنظيم القاعدة. ويوحي اقتصار البيان على اللغة الإنكليزية فقط بأن حركة طالبان ككل ليست مستعدة بعدُ لهذا الإعلان[٤]، وتَعزز هذا التفسير عندما أقرّ المُلاّ محمد عمر (المدرج اسمه في قائمة الجزاءات عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) تحت الرقم المرجعي الدائم TI.O.4.01)، في رسالته الموجهة بمناسبة العيد والمؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١، بإجراء اتصالات مع الولايات المتحدة رافضا اعتبار تلك الاتصالات بمثابة مفاوضات[٥]. وفي الذكرى السنوية لهجمات عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، كررت حركة طالبان التأكيد على أنه ''لم يضطلع الأفغان ... بأي دور مطلقاً'' في ذلك ''الحادث''[٦]. وتلقى الفريق، في نفس الوقت تقريبا، تقارير تفيد بأن مجموعة من أفراد طالبان عقدت اجتماعا في منطقة الخليج لمناقشة موضوع الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة[٧].

(٣) ''Rethinking Afghanistan''، مؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١.

(٤) دعا الرئيس كرزاي، غيرَ مرة، حركة طالبان إلى إجراء محادثات منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، ولكن حركة كانت ترفض ذلك. وشددت في بيانها المعنون ''بيان الإمارة الإسلامية حول ترهات المفاوضات التي لا أساس لها''، المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، بأنها تعتبر جميع أنواع المباحثات والمفاوضات في ظل تواجد، وحضور القوات الأجنبية، ''خدعة حربية للأمريكيين''.

(٥) ''رسالة تهنئة من سماحة أمير المؤمنين بمناسبة عيد الفطر''، مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١.

(٦) ''بيان الإمارة الإسلامية بمناسبة الذكرى العاشرة لحادث ١١ أيلول/سبتمبر''، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٧) إحاطات قدمها مسؤولون أفغان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأُشيع أنه كان بين المشاركين كل من المُلاّ ضعيف (اسمه مدرج سابقا)، وسيد طيب آغا الناطق باسم المُلاّ محمد عمر (اسمه غير مدرج)، ومسلم حقّاني (TI.H.73.01)، وعزيز الرحمان عبد الأحد (TI.A.121.01)، وعبد السلام حنفي (TI.H.27.01)، وشير محمد عباس استانكزي (TI.S.67.01))، وشهاب الدين دلاور (TI.D.113.01).

٦ - وعلى الرغم من أن فصل نظام الجزاءات المفروض على تنظيم القاعدة وكذا النظام المفروض على حركة طالبان شجّع بوضوح قيادة طالبان، فلا تزال العديد من العقبات تعوق بدء المحادثات، ناهيك عن تحقيق نتائج فيها. أولا، على الرغم من أن المجتمع الدولي يدعم إصرار حكومة أفغانستان على أن تكون أي عملية للمصالحة عمليةً يتولى الأفغان زمام الأمور فيها وقيادتها، لا تزال حركة طالبان، حتى حينه، ترفض التعامل مع إدارة الرئيس كرزاي[٨]. وثانيا، يخشى أعضاء في الحكومة والعديد من المواطنين الأفغان من فقدانهم لمكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية حققوها منذ عام ٢٠٠١ في حال سُمح لحركة طالبان بالعودة إلى الحكم؛ وثالثا، لا تدعم فصائل حركة طالبان جميعها إجراء محادثات سلام، وستبذل الجماعات غير الداعمة لذلك، إلى جانب تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى المرتبطة بها، ما بوسعها لإفشال المحادثات.

٧ - وباشر المفسدون فعلا نشاطهم من أجل إفشالها. ففي آب/أغسطس ٢٠١١، أُصيب أحد كبار قادة طالبان، وهو من الداعين إلى إدخال إصلاحات على حركة طالبان، بجروح خطيرة على يد مهاجمين مجهولين، واضطُر إلى طلب الحماية في كابُل[٩]. ووَقعت، منذ ذلك الحين، اعتداءات موجهة نحو أهداف بارزة بما في ذلك اغتيال الأستاذ برهان الدين ربّاني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، الذي كان مسؤولا عن عملية المصالحة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١[١٠].

٨ - ومع ذلك، فبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تبلورت في أفغانستان أغلبية - عُبر عنها من خلال جمعية كبرى تقليدية (لويا جيرغا) - ترى ضرورة استمرار السعي إلى إجراء مفاوضات مع طالبان، بوسائل منها فتح ''مكتب لطالبان'' في قطر. وبعد أن رفضت حركة طالبان وردّت قرارات الجيرغا عدة مرات، أعلنت على موقعها الشبكي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بجميع اللغات، أنها ستفتتح مكتبا سياسيا، وإن كانت ستواصل الكفاح المسلح[١١].

---

(٨) بل إن طالبان نفت شائعات عن قيامها بإجراء محادثات مع الحكومة في ١ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٩) يُذكر أنه واحد من خمسة قادة شاركوا في صياغة ''بيان'' داخلي يدعو إلى الإصلاح (إحاطة قدمها للفريق مسؤولون من البعثة ومسؤولون أفغان، شباط/فبراير ٢٠١٢).

(١٠) وكذلك هجوم مركّب على سفارة الولايات المتحدة ومقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف) في كابُل، يومَي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(١١) ''بيان إمارة أفغانستان الإسلامية عن المفاوضات''، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ و ''بيان الإمارة الإسلامية حول الوضع الجاري في أفغانستان''، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ و ''إعلان رسمي عن انتصار الإمارة الإسلامية''، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ و ''التحليل الأسبوعي: صمود أمير المؤمنين وشهامته واستقلاله الفكري خلال العقدين الماضيين''، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢.

٩ - وعلى الرغم من هذا الإعلان، استمر الجدل الداخلي ضمن حركة طالبان مع ادعاء المناهضين بأن أي عملية تفاوض ستقوض قدسية نضالهم[١٢]. ويبدأون البيانين اللذين أصدرهما طالبان في يومين متتاليين في آذار/مارس ٢٠١٢، الأول في ١٤ آذار/مارس ويشيد بقيادة المُلاّ محمد عمر وحكمة القرار التاريخي الذي اتخذه بالمشاركة في المحادثات[١٣]، والثاني يعلن توقف المفاوضات[١٤]، وإن كان ينحو باللائمة في ذلك على الولايات المتحدة، يعكسان تلك الخلافات الداخلية، ويوحيان بأن القيادة ستصر على تحقيق مكاسب فورية لإرضاء المشككين[١٥].

١٠ - وهذا يكشف عن مكمن آخر من مكامن ضعف عملية المصالحة. فعلى الرغم من أنه جرى الحديث مطولا عن آلية تتيح الاتصال بطالبان (عنوان)، لم يعرب أي جانب بوضوح عمّا يتوقع أن تحققه المحادثات غير التصريحات المطولة التي أُدلي بها في بيان كابُل المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ - وفي التحسينات اللاحقة الواردة في نتائج مؤتمر بون المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ - وفي مطالب حركة طالبان بانسحاب القوات الأجنبية. ويثير هذا الافتقار إلى الوضوح بشأن أهداف المحادثات مخاوف دول المنطقة، على الرغم من أن جميعها تعرب عن تأييدها لعملية سياسية من نوع ما[١٦].

---

(١٢) بعض المناهضين من أمثال عبد الرءوف خادم (TI.K.25.01)) ذهبوا حسب الإفادات إلى حد الانسحاب من الحركة وإنشاء قواعد جديدة مؤقتة في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان.

(١٣) ''التحليل الأسبوعي: صمود أمير المؤمنين وشهامته واستقلاله الفكري خلال العقدين الماضيين''، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢.

(١٤) ''بيان الإمارة الإسلامية حول توقف المفاوضات مع الأمريكيين، ومكتب قطر والنشاط السياسي فيه''، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢.

(١٥) لم يَعُد في مقدور المُلاّ محمد عمر تأمين الحصول على الدعم في كل ما يقوم به. فالأجيال الشابة في حركة طالبان كان اتصالها المباشر بالقيادة أقلَّ فتَزايدَ ولاؤها لقادة جدد أكثر تطرفا. وصدر مؤخرا دليل عسكري بلغة الباشتو شكّك حتى في ضرورة أن يكون ''للجهاد'' ''أميرٌ للمؤمنين''؛ وهو اللقب الذي يشير إلى المُلاّ محمد عمر.

(١٦) أعرب جيران أفغانستان عن المخاوف في الاجتماعات التي عقدوها مع الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير عام ٢٠١٢. وانعكست أيضا قضايا مماثلة في التقرير الصادر عن الفريق الدولي المعني بالأزمات (International Crisis Group) *Talking about talks: Towards a political settlement in Afghanistan* (Kabul and Brussels, 26 March 2012)، متاح على الرابط التالي: www.crisisgroup.org/en/regions/asia/south-asia/afghanistan/221-talking-about-talks-toward-a-political-settlement-in-afghanistan.aspx).

١١ - وفي الوقت نفسه، يسعى تنظيم القاعدة، الذي همشته الصحوة العربية بالفعل[١٧]، إلى إعادة فرض نفوذه وأهميته بإصدار بيانات تحث فيها المُلاّ محمد عمر وحركة طالبان الأفغانية على المضي ''على طريق الجهاد''[١٨]. وتهدد جماعات أخرى، مثل الحزب الإسلامي بزعامة غلب الدين حكمتيار (المدرج اسمه في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة تحت الرقم المرجعي الدائم QI.H.88.03)، برفض المحادثات ما لم تشرك فيها[١٩].

١٢ - وفي حين سيستمر التقدم صوب عملية المصالحة، من غير المحتمل أن يكون ذلك التقدم دون عوائق إذ تخلله خطوات إلى الوراء وكذلك إلى الأمام، ولن يكون أي شيء أكيدا قبل بلوغ الغاية. إلاّ أن البديل الوحيد لعملية سياسية هو مزيد من الحروب، وهذا ليس في مصلحة أحد[٢٠]. ولذلك قرر مجلس الأمن أن يركز نظام الجزاءات الجديد على إقناع حركة طالبان بتغيير سلوكها والانضمام إلى عملية سياسية، بدلا من أن يبذل ما في وسعه لاستبعادها.

ثالثا - تطبيق الجزاءات

ألف - التحديات

١٣ - ليس التطبيق الفعال لنظام الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) سوى أحد التحديات، من بين جميع التحديات التي تواجه أفغانستان. والتدابير الثلاثة التي فرضها مجلس الأمن، وهي تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة لا تطبق بسهولة في بلد تقل نسبة السكان الذين لديهم حساب مصرفي عن ٧ في المائة[٢١]، وحيث تتخلل مئاتٌ

(١٧) انظر تقرير الفريق المتعلق بالروابط القائمة بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان (S/2011/790).

(١٨) أيمن الظواهري، ''معركة الأعراض والمقدسات - إلى أهلنا في أفغانستان''، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

(١٩) في مقابلة أجرتها في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ محطة TVI التي يوجد مقرها في كابُل، وقام بترجمتها فريق رصد الأخبار المسائية التابع للبعثة، أثار غلب الدين حكمتيار، على وجه الخصوص، مسألة الرغبة في أن يُحل البرلمان الحالي كشرط مسبق للمحادثات بالإضافة إلى الطلب المتكرر بانسحاب جميع القوات الأجنبية القوات.

(٢٠) على الرغم من أن بإمكان حركة طالبان وأنصارها المحافظة على مستوى العنف حتى موعد الانسحاب المقرر لمعظم القوات الأجنبية بحلول عام ٢٠١٤ وما بعده، أو زيادته. ويبدو أن القيادة تخشى مما قد يحدث بعد ذلك، وربما كانت ترغب في الحصول على اتفاق يضمنه المجتمع الدولي.

(٢١) هناك ما يقرب من ١,٨ مليون عميل يستفيدون من خدمات ١٧ مصرفا مرخصا لها تعمل من خلال ما يزيد قليلا على ١٧٠ فرعا تقدم الخدمات كاملة و ٥٧٠ مرفقا أصغر في المقاطعات الـ ٣٤. انظر Da Afghanistan Bank, *Summary Analysis of Condition and Performance of the Banking System as of Asad 1390 - August 2011*. وانظر www.centralbank.gov.af/pdf/MontlyBankingSector%20ReportEngAug.2011.pdf.

من الطرق والممرات غير المراقبة[٢٢] الحدودَ مع ست دول على امتداد أكثر من ٠٠٠ ٥ كيلومتر، وحيث تقليد امتلاك السلاح راسخ الجذور. أضف إلى ذلك وجود بيروقراطية تفتقر بشدة إلى القدرة ولا يمكن أن تعمل في مناطق واسعة من البلاد لأنها مناطق شديدة الخطورة، واحتمالات التنفيذ داخل البلاد تبدو ضئيلة ناهيك عن تفشي الفساد[٢٣].

١٤ - والبلدان الأخرى التي يرجح أن تكون أهم شركاء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) في كفالة تنفيذ التدابير هي الدول المحاذية لأفغانستان ودول في الخليج، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، التي ترتبط معها حركة طالبان، والأفغان على وجه أكثر عموما، بعلاقة طويلة الأمد[٢٤]. وتعاني بعض هذه الدول من مشاكل في حراسة حدودها، وتواجه جميعها صعوبات في مراقبة الأنشطة المالية لحركة طالبان التي تجمع الأموال وتنقلها بطرق لا تنتبه إليها السلطات عموما، وخاصة إذا كان الأفراد المعنيون غير مدرجين في القائمة[٢٥].

١٥ - وإضافة إلى ذلك، فإن ١١٤ فردا من أصل ١٣١ من الأفراد التابعين لحركة طالبان والمرتبطين بها الذين يخضعون لنظام الجزاءات الجديد لا يزالون خاضعين لعقوبات مماثلة منذ عام ٢٠٠١ بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ورغم أنهم

(٢٢) باستثناء الحدود مع الصين، وهي حدود غير سالكة، تقوم شرطة الحدود الأفغانية بحراسة الحدود مع الدول المجاورة الخمس الأخرى بما يقرب من ٠٠٠ ٢١ من رجال الشرطة اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠١٢. انظر www.aco.nato.int/page265731236.aspx.

(٢٣) تصنّف منظمة الشفافية الدولية أفغانستان في أسفل قائمة تضم ١٨٣ بلدا في مؤشرها للفساد لعام ٢٠١١، أي الأخيرة قبل الصومال وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. انظر http://cpi.transparency.org/cpi2011.

(٢٤) في الإمارات العربية وحدها هناك ”٠٠٠ ١٥٠ مواطن أفغاني. ومن هذا الرقم الإجمالي يستثمر أكثر من ٥٠٠ من رجال الأعمال الأفغان الأثرياء في الإمارات العربية المتحدة ولديهم فيها أصولا إجمالية تقدر بنحو ٤ بلايين دولار. ويتحكمون أيضا في ٦٠ في المائة تقريبا من مجموع التجارة الأفغانية“. انظر www.afghanembassy-uae.com/en/afghanistan.uae.html. ويفيد معهد الشرق والغرب بأن هناك ”٠٠٠ ٥٣ من العاملين الأفغان يستخدمون جوازات سفر باكستانية“ يعملون في الإمارات العربية المتحدة، ويلاحظ أن عدد العمال المهاجرين الأفغان الذين يعملون ويقيمون في دول الخليج قد يبلغ أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ عامل. انظر Guenter Overfeld and Michael Zumot, *Economic Development and Security for Afghanistan, Increasing Jobs and Income with the Help of the Gulf States* (New York, EastWest Institute Publications, 2010), P. 4.

(٢٥) على نحو ما أكده للفريق رؤساء وحدات الاستخبارات المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي في آذار/مارس ٢٠١٢.

لم يظلوا جميعا ناشطين، فقد اتضح أن العقوبات لم تخلف سوى أثرا محدودا على الناشطين منهم[٢٦].

باء – الفرص

١٦ – مع ذلك، ونظرا لأن التركيز في أفغانستان آخذ في التحول من النشاط العسكري إلى النشاط السياسي، وأن قوات التحالف تستعد للانسحاب، فإن هناك حظا أوفر في أن تحدث الجزاءات تغييرا. وقد حددت كل من حكومة أفغانستان وحركة طالبان شروطهما من أجل المصالحة. وتشكل أساسا الشروط التي وضعتها الحكومة، وهي نبذ العنف وقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة والموافقة على الدستور، نقيض المعايير التي حددها مجلس الأمن لفرض الجزاءات، وتعكس الشروط المطلوبة من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لشطبها منها. وتوحي الشروط التي وضعتها حركة طالبان لتحقيق السلام، وهي انسحاب القوات الأجنبية والإفراج عن السجناء وشطب أسمائهم من قائمة الجزاءات، بتأثير الجزاءات.

١٧ – وسيكون للجزاءات تأثير أكبر إذا ما طبقت تطبيقا فعالا. وفي الوقت الحاضر، فإن ما يشكل مصدر القلق الرئيسي لحركة طالبان هو أن الجزاءات تعيق قدرة أفرادها على السفر، حتى لأغراض المشاركة في محادثات السلام، وتحول دون مشاركتهم في الحكومة، وتعرضهم للوصم الدولي. ونظرا لأنهم يرون أنفسهم المستهدفين من قائمة الجزاءات، فإن نظام الجزاءات يحجزهم أيضا في المنفى في وقت تخضع فيه الجماعات المتمردة في أفغانستان بصورة متزايدة لهيمنة القادة المحليين الذين لم يضطلعوا بدور في صعود حركة طالبان وفي حكمها وهم بالتالي أقل ولاء لقادتها الأوائل.

١٨ – وعلاوة على ذلك، فمع تزايد تأثير عدم الاستقرار في أفغانستان على باكستان، حيث أزهق القتال والإرهاب أرواح ٢ ٣٩١ من الجنود والمدنيين في عام ٢٠١١[٢٧]، وعلى

---

(٢٦) الإجراء المؤكد الوحيد الذي اتخذ في مجال تحميد الأصول ضد أحد أفراد حركة طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة والذي أبلغ به الفريق منذ عام ٢٠٠١ وهو الإجراء الذي اتخذته الحكومة الأفغانية ضد فرد تمت المصالحة معه وشطب اسمه من القائمة منذ ذلك الحين. وأعادت السلطات الهندية في مطار نيودلهي أحد أفراد طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة عندما حاول الدخول لتلقي العلاج الطبي. وقد تمت المصالحة معه وشطب اسمه من القائمة.

(٢٧) في حين انخفض عموما عدد الحوادث الأمنية وضحايا العنف بنسبة ٢٤ في المائة (في باكستان) على مدى العامين الماضيين، فقد ازدادت حوادث العنف في عام ٢٠١١ في مقاطعتي خيبر بختونخوا وبلوشستان وفي المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية الواقعة على الحدود مع أفغانستان. انظر Pak Institute for Peace Studies, *Pakistan Security Report 2011* (Islamabad, Pakistan, 2012), pp. 3-5، متاح على الموقع التالي: (http://san-pips.com/download.php?f=108.pdf).

جمهورية إيران الإسلامية، حيث يخلف تدفق المخدرات من أفغانستان أثرا مدمرا، وعلى بعض الدول المجاورة الأخرى التي تعاني من عدم الاستقرار والإجرام القادمين من الخارج، قد تصبح البلدان التي يتاح أمامها أفسح مجال لتطبيق الجزاءات مهتمة أكثر بالقيام بذلك عندما تثبت لها فعاليتها.

جيم - تحقيق التطبيق الفعال

١٩ - لا تشكل الجزاءات غاية بحد ذاتها. فالقصد منها أن تخلف أثرا قسريا بحيث يقتنع المستهدفون بها بالكف عن السلوك الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن تثني الآخرين عن الانغماس في سلوك مماثل. وسعي حركة طالبان إلى شطب أسماء أفرادها من قائمة الجزاءات، على الرغم من ضعف تطبيق الجزاءات أو عدم تطبيقها كليا، ربما يوحي بأن مستوى تطبيق الجزاءات يتوقف على تأثيرها إلى حد كبير. وهذا تحليل يجافي الصواب. فبصرف النظر عن الإدانة الدولية للحركة وقادتها التي يجسدها نظام الجزاءات، فإن حركة طالبان تمقت التدابير بسبب إمكاناتها وأثرها الفعلي على حد سواء. فلو كان بإمكان أفرادها السفر دوليا دون أن يخشون التعرض للتوقيف، أو جمع الأموال أو تخزينها أو دفعها دون خشية تجميدها، أو التفاوض للحصول على أسلحة لا تقل قوة عن الأسلحة التي يستخدمها أعداؤهم مع وجود بعض الأمل لديهم في تسلمها، لكانت حركة مختلفة وأقوى بكثير.

٢٠ - وينبثق نجاح طالبان في حركة التمرد الفعالة التي تقودها من عوامل كثيرة تتعدى ضعف تطبيق نظام الجزاءات ومن بينها سوء الإدارة، والفساد، وعدم فعالية الشرطة، وأموال المخدرات، والولاءات القبلية. ولكن تطبيق التدابير على نحو أفضل سيؤدي إلى تمرد أقل. ويظل السؤال هو إلى أي حد يمكن تطبيق هذه التدابير على أفضل وجه؟

٢١ - أما السؤال الثاني وهو الأهم فهو كيف يمكن استخدام النظام بشكل أفضل لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في البلاد، وليس فقط للحد من قدرات حركة التمرد؟ والمتطلبات التي حددها القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) واضحة، ولكن القرار ينص أيضا على الحاجة إلى الإعفاءات. فمن المرجح أن تخلف إقرارات بشأن منح الإعفاءات من تدبير تجميد الأصول وحظر السفر أثرا كبيرا على تعزيز العملية السياسية في أفغانستان بنفس القدر الذي سيخلفه التطبيق الكامل للتدابير.

رابعا – القائمة

ألف – نوعية القائمة

٢٢ – إن تسعة من الأفراد الخمسين الذين حدّدهم الفريق باعتبارهم يشكلون الأعضاء الأساسيين لحركة الطالبان غير مدرجين في القائمة (انظر المرفق). وثلاثة من هؤلاء الأفراد التسعة هم أعضاء في المجلس الحاكم لحركة الطالبان (مجلس الشورى)، وهم: Abdul Qayum Zakir و Hafiz Majid و Ismail Andar. ومن ناحية أخرى، فإن التقارير الواردة عن أنشطة المتمردين تشير في كثير من الأحيان إلى تورط ١٤ فرداً من أعضاء حركة الطالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة، مما يدل على أن قائمة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) لا تزال تشمل جزءا كبيرا من القيادة الحالية، ويعود ذلك دون شك إلى كون أعضاء هذه القيادة المتواجدين في المنطقة الحدودية الفاصلة بين أفغانستان وباكستان يُعدّون أقل عرضة للهجمات الأفغانية وهجمات القوة الدولية للمساعدة الأمنية مقارنة بالقادة في الميدان. ويطّلع الفريق أحيانا على تقارير تفيد بتورّط أفراد آخرين مدرجين في القائمة، ولكن ليس جميع الأفراد المدرجين. وقد يدلّ هذا على ضرورة تحديث القائمة، سواء عن طريق رفع أسماء لم تعد تنطبق عليها معايير الإدراج أو عن طريق إضافة أسماء جديدة.

٢٣ – وتُعدّ أكبر فجوة في القائمة هي عدم وجود محافظي (الظلّ) للمقاطعات التابعين للطالبان، الذين يقيمون في كثير من الأحيان في المنطقة الحدودية الفاصلة بين أفغانستان وباكستان والذين يشنون الحرب من مناطق آمنة نسبياً. وحاليا، هناك ٦ أفراد – ربما ١١ فرداً – مدرجين في القائمة من بين ٤٢ شخصا أشارت إليهم حركة طالبان باعتبارهم محافظي الظل التابعين لها في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى نهاية آذار/مارس ٢٠١٢[٢٨]. ونظرا إلى أن نظام الجزاءات كان يستهدف محافظي المقاطعات عندما وُضعت القائمة التي تتضمن أفراد حركة الطالبان للمرة الأولى في عام ٢٠٠١[٢٩]، يبدو من المنطقي أن تُضاف الأسماء الناقصة، بالإضافة إلى أسماء القادة العسكريين للمناطق والمحافظات والمقاطعات والميسّرين الرئيسيين الآخرين الذين لم تُدرج أسماؤهم في القائمة.

(٢٨) لم تعلن حركة الطالبان محافظ ظل لمحافظة داي كوندي. وليس من الواضح ما إذا كانت أسماء خمسة محافظي ظل تُعد متطابقة مع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

(٢٩) تتضمن القائمة ٢٤ من أصل ٢٨ محافظاً في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الطالبان.

٢٤ - وهناك ١١ شخصا أُدرجت أسماؤهم في القائمة الجديدة باعتبارهم مرتبطين بالاتجار بالمخدرات[٣٠]؛ ويعود تاريخ إدراج ثمانية من هذه الأسماء إلى عام ٢٠٠١. وكما هو ملاحظ أدناه (الفقرتان ٣٤ و ٣٨)، لا تزال تجارة المخدرات توفر لحركة الطالبان نحو ٢٥ في المائة من دخلها، الذي يتم تحصيل الكثير منه وإنفاقه محلياً. ويوصي الفريق بأن تحثّ اللجنة حكومة أفغانستان والدول الأعضاء الأخرى على استخدام نظام الجزاءات لاستهداف تجارة المخدرات في أفغانستان، لا لكونها فقط مصدراً للدخل بالنسبة لحركة الطالبان، بل أيضا باعتبارها تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في البلد[٣١]. ويُعدّ الأفراد الذين لديهم أصول في الخارج والذين يسافرون من بلد إلى آخر، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المتورطين في تجارة المخدرات الأفغانية، معرضين بشكل خاص لتدابير الجزاءات.

٢٥ - ومنذ إنشاء نظام العقوبات بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، عمل الفريق مع حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من أجل تحسين نوعية البيانات الموروثة من نظام الجزاءات السابق المتصل بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان. ونتيجة لذلك، تمكّنت اللجنة من تحسين بيانات معظم أفراد حركة الطالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة، وتتضمن القائمة الآن الكثير من المعلومات الإضافية[٣٢].

باء - عملية الإدراج في القائمة

٢٦ - بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، شجّع مجلس الأمن جميع الدول على تقديم أسماء لإدراجها في القائمة وحدّد معايير عالية للحصول على المعلومات الداعمة المطلوبة؛ كما دعا الدول المقدِّمة للأسماء إلى التشاور مع حكومة أفغانستان (الفقرة ١٦). وهناك مزايا واضحة تقترن بقيامهم بذلك، ولا سيما في مجال كفالة احتواء البيانات المقدَّمة من أجل إدراجها في القائمة على أكبر قدرٍ من المعلومات، بما في ذلك محدِّدات الهوية. ولكن هناك أيضا مسائل

(٣٠) هؤلاء الأفراد هم: شمس الرحمان عبد الرحمن (TI.U.8.01)، واختر محمد منصور شاه محمد (TI.M.11.01)، وعبد الرزاق اختيار محمد (TI.A.17.01)، وعبد السلام حنفي على مردان قل (TI.H.27.01)، وعبد الرزاق آخوند لا لا آخوند (TI.A.53.01)، وسيد غياث الدين آغا (TI.A.72.01)، وضيا الرحمان مدني (TI.M.102.01)، وعبد الغفار قريشي عبد الغني (TI.Q.130.01)، واغا جان علي زاي (TI.A.148.10)، وصالح محمد كاكار اختر محمد (TI.K.149.10)، ومحمد امان أخوند (TI.A.158.12).

(٣١) يتماشى هذا الإجراء مع الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١).

(٣٢) منذ حزيران/يونيه ٢٠١١، وافقت اللجنة على إدخال تعديلات على بيانات ١٢٠ فرداً بناء على اقتراح الفريق، مما خفّض عدد الأفراد الذين يفتقرون إلى محددات الهوية الكافية لكفالة التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بحقهم إلى ١٦ فرادا.

أخرى تجعل التشاور مع حكومة أفغانستان مستحسناً، أحدها احتمال إجراء الشخص المعني مناقشات مع الحكومة بشأن التخلي عن السلوك الذي اجتذب اهتمام الدولة المقدِّمة.

٢٧ - وقد اقترحت حكومة أفغانستان على الفريق أن يصبح التشاور المسبق إلزاميا للدول المقدِّمة، ورأى الفريق أن لهذه الفكرة وجاهتها، ولكن ليس إلى الحد الذي يتيح للحكومة أن يكون لها حق الاعتراض على طلبات إدراج الأسماء في القائمة؛ معتبراً أن قرار الإدراج يجب أن يبقى في يد اللجنة. ولذلك يوصي الفريق بأن تقوم اللجنة، في حال لم تتشاور الدولة المقدِّمة مع حكومة أفغانستان، بتشجيعها على القيام بذلك، أو إذا كانت الدولة ترغب في عدم الكشف عن هويتها، يوصي اللجنة بأن تسألها ما إذا كان لديها أي اعتراض على قيام اللجنة بمخاطبة الحكومة بشأن الاقتراح قبل أن تنظر في الطلب.

٢٨ - وفي هذه الحالة، يوصي الفريق بأن تعدّل اللجنة مبادئها التوجيهية بحيث تمدد الفترة المحددة لنظرها في البيانات المقدَّمة إلى ١٥ يوم عمل لإعطاء حكومة أفغانستان وقتاً للرد.

جيم - عملية رفع الأسماء من القائمة

٢٩ - كما هو الحال بالنسبة إلى طلبات إدراج الأسماء في القائمة، دعا مجلس الأمن في قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) الدول إلى أن تقوم، عند الاقتضاء، بتنسيق طلباتها المتعلقة برفع الأسماء من القائمة مع حكومة أفغانستان (الفقرة ١٩). واقترح مسؤولون أفغان أن تقوم اللجنة بتمديد فترة النظر في الطلبات من ١٠ أيام عمل إلى ١٥ يوم عمل في هذه الحالات كذلك. فهذا من شأنه أن يتيح للسلطات الأفغانية المزيد من الوقت لدراسة الطلبات بدقة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ويوصي الفريق بأن توافق اللجنة على ذلك.

٣٠ - ومن المرجح أن تراعي اللجنة بشكل كبير طلبات رفع الأسماء المقدمة من حكومة أفغانستان في سياق عملية المصالحة. ففي نهاية المطاف، هذا يعكس الغرض الرئيسي من نظام الجزاءات، ألا وهو إقناع الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بتغيير سلوكهم. ويودّ المسؤولون الأفغان أن يكون لديهم أكبر قدر ممكن من السلطة في هذه الحالات؛ وهم يدفعون بأنه كلما ازدادت سيطرتهم على عملية رفع الأسماء من القائمة، كلما تمكّنوا من إعطاء عملية المصالحة مزيداً من الزخم ومن جعلها أكثر تأثيراً. وفي حين أن هذه الحجة قد تكون مقنعة، فإن اتخاذ قرار بشأن رفع أسماء من القائمة يجب أن يبقى بيد اللجنة. وتعتمد اللجنة معايير واضحة لرفع الأسماء من القائمة، وإذا كان هناك أدلة متناقضة، فهناك آليات في كابول لحلّ المسألة، أو يمكن للسلطات الأفغانية أن تطلب للمثول أمام اللجنة لشرح وجهات نظرها.

٣١ - إلا أن الفريق يوصي، في الحالات التي تقدّم فيها حكومة أفغانستان طلباً لرفع أسماء من القائمة، أو تؤيد فيها طلباً مقدَّماً من دولة أخرى من الدول الأعضاء، ولا توافق اللجنة على الطلب، بشرط ألا يستخدم أحد أعضاء اللجنة صلاحياته لوقف النظر في الطلب، بأنه يمكن للجنة مخاطبة الحكومة بشأن الحصول على مزيد من التوضيحات، وتمديد فترة النظر في الطلب مدة ١٥ يوما لإتاحة الفرصة للحكومة بالتعليق على النقاط موضع الخلاف. ويمكن للجنة أيضا الاتصال ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان للحصول على معلومات إضافية بشأن طلب الرفع من القائمة.

٣٢ - كما طلب مجلس الأمن، بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما حكومة أفغانستان، إبلاغ اللجنة بأي معلومات لديها تشير إلى أن فردا أو جماعة أو مؤسسة أو كيانا ممن رُفعت أسماؤهم من القائمة قد أصبحت الآن معايير الإدراج في القائمة تسري عليه، وطلب إلى الحكومة أن توافي اللجنة بتقرير سنوي عن وضع الأفراد المزعوم استفادتهم من عملية المصالحة والذين رفعت اللجنة أسماءهم من القائمة في السنة السابقة (الفقرة ٢٢). وهذا تذكير مهم بأن عملية رفع الأسماء من القائمة ليست عملية لا رجعة فيها. كما لا ينبغي استخدامها كحافز قبل إجراء المصالحة. وأوضحت اللجنة أن رفع الأسماء من القائمة سيتم فقط في إطار الاعتراف بأن الشخص المعني لم يعد مستوفياً لمعايير الإدراج.

دال - ترجمة القائمة

٣٣ - إن العديد من المسؤولين في أفغانستان الذين تتضمن مسؤولياتهم تنفيذ تدابير الجزاءات لا يقرأون اللغة الإنكليزية ولا يفهمونها. ومن أجل زيادة احتمالات اتخاذهم إجراءات، يوصي الفريق بأن تترجم اللجنة لائحة الجزاءات إلى اللغتين الدارية والبشتونية، وذلك بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ويشجع حكومة أفغانستان على توزيع هذه الترجمات على نطاق واسع. ويمكن للجنة أيضا نشر الترجمات على موقعها الإلكتروني باعتبارها وثائق رسمية[٣٣].

(٣٣) يمكن للجنة أيضاً نشر ترجمات مبادئها التوجيهية ومعلومات عن مسؤول التنسيق.

خامسا – تجميد الأصول

ألف – كيف تحصل حركة طالبان على الأموال؟

٣٤ – يقدّر الفريق أن دخل حركة طالبان خلال السنة الممتدة من ٢١ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ (السنة التقويمية الأفغانية) بلغ قرابة ٤٠٠ مليون دولار[٣٤]. وقد وصل حوالي ٢٧٥ مليون دولار من هذا المبلغ إلى قيادة حركة طالبان كنفقات لها، في حين تم جمع أو إنفاق أو اختلاس حوالي ١٢٥ مليون دولار على الصعيد المحلي. وتقدر القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن التكلفة السنوية لحركة طالبان لشن هجمات خلال عام ٢٠١١ تراوحت بين ١٠٠ مليون دولار و ١٥٥ مليون دولار[٣٥]. وأنفق المبلغ المتبقي على استمرار التمرد. ومنذ عام ٢٠٠٦، تمكنت حركة طالبان من تمويل عدد متزايد من الهجمات، مما يعكس زيادة سنوية في الدخل.

٣٥ – وخشية الإفراط في التبسيط، فإن الفريق يفهم عملية تمويل حركة طالبان على النحو التالي: إن الإيرادات المتحصل عليها من الضرائب المفروضة على الاقتصاد المحلي تستخدم بشكل رئيسي لدعم العمليات المحلية، وفي حالات قليلة فقط توجه إلى الأعلى. أما الإيرادات التي يتم ابتزازها من الشركات من أنحاء البلد، مثل منتجي المخدرات والمتاجرين بها، وشركات البناء والنقل بالشاحنات، ومشغلي الهاتف المحمول، وشركات التعدين ومشاريع المساعدات والتنمية فهي تذهب إلى اللجنة المالية لحركة طالبان المسؤولة أمام قيادة حركة طالبان. كما تذهب التبرعات، التي تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل، إلى قيادة حركة طالبان.

١ – الضرائب المحلية

٣٦ – تفرض حركة طالبان، عندما تستطيع ذلك، نوعين من الضرائب التقليدية هما: العشر، وهي ضريبة قدرها ١٠ في المائة تفرض على المحصول، والزكاة، وهي ضريبة تبلغ ٢,٥ في المائة على الثروة. وبما أن النشاط الاقتصادي الرئيسي في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة طالبان هي الزراعة، التي تشكل في معظمها زراعة الأفيون، فإن العشر هو المصدر الرئيسي لدخلها، لكن حركة طالبان تفرض أيضاً ضرائب على الخدمات، كالمياه والكهرباء،

(٣٤) استنادا إلى مناقشات الفريق مع مسؤولين أفغان وإلى معلومات قدمها مسؤولين ماليين كبار في حركة طالبان الذين ألقي القبض عليهم أو سلموا أنفسهم.

(٣٥) أُبلغ الفريق بأن هذه الأرقام تستند إلى قيام حركة طالبان بتخصيص مبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ دولار و ٠٠٠ ٢٠٠ دولار، لكل قائد منطقة.

على الرغم من أنها لا تملك نفوذاً على التزويد بها. وتحصل كذلك على أموال لقاء إقامة العدل، مع أنها ليست بشكل عام رشاوى وفرض غرامات. وفي بعض المناطق تجمع الحركة ضريبة بنسبة ١٠ في المائة من أصحاب المحلات والمؤسسات التجارية المحلية الصغيرة الأخرى. بعبارة أخرى، فإن طالبان، على الصعيد المحلي، تتصرف بطريقة مألوفة بالنسبة لمعظم الإدارات.

٢ - المخدرات

٣٧ - استناداً إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تمكنت حركة طالبان من جمع حوالي ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ من تجارة الأفيون[٣٦]. ويشمل ذلك فرض ضرائب على مزارعي الأفيون، وفرض ضرائب على قوافل المخدرات وحمايتها، وفرض ضرائب على أصحاب مختبرات الهيروين[٣٧]. كما تتلقى حركة طالبان تبرعات كبيرة مخصصة من كبار التجار في قطاع المخدرات[٣٨]. وتقوم بعض النقابات، كالتي يرأسها الحاج فتاح إشكازي والتي يقع مقرها في ولاية هلمند، بالدفع نقدا وعينا على حد سواء، ويوجد لأعضائها أقارب وثيقين يعملون في حركة طالبان[٣٩]. وتوفر النقابة معظم دعمها بواسطة أختر محمد منصور شاه محمد (TI.M.11.01) وأغا جان زاي (TI.A.148.10)[٤٠].

٣٨ - إلا أن الفكرة العامة القائلة بأن اقتصاد الأفيون في أفغانستان هو الركيزة الأساسية لتمويل حركة طالبان جديرة بالدراسة. ففي حين أنه يوفر ما يكفي لتمويل الكثير من أعمال التمرد في مناطق زراعة الأفيون الرئيسية وهي ولايات هلمند وقندهار وأوروزغان، فإن مبلغ الأموال التي تجمع من تجارة المخدرات لا تكفي لتغطية تكاليف نشاط المتمردين في أماكن أخرى. ويقدّر مسؤولون أفغان أن دخل حركة طالبان من اقتصاد الأفيون للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ بلغ نحو ١٠٠ مليون دولار[٤١]، ويقارن هذا المبلغ مع القيمة السنوية

(٣٦) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تجارة الأفيون العالمية في أفغانستان: تقييم التهديد، (فيينا، تموز/يوليه ٢٠١١) ص. ٥ (متاح على الموقع: www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/Global_Afghan_Opium_Trade_2011-web.pdf).

(٣٧) المرجع نفسه، ص. ٣٠.

(٣٨) مثل شبكة حاجي جمعة خان من إقليم نيمروز، المحتجز حاليا في الولايات المتحدة.

(٣٩) بالإضافة إلى ذلك، يقدم مستشفى تديره هذه النقابة علاجا مجانيا لمقاتلي حركة طالبان.

(٤٠) يفاد بأن مهربي مخدرات معروفين آخرين في هلمند يدعمون حركة طالبان من بينهم حاجي عزيز الله علي زاي من قلعة موسى وحاجي آدم خان بوبالزي من ناوا بي باراكزاي.

(٤١) إحاطة قدمها مسؤولون أفغان، آذار/مارس ٢٠١٢.

الإجمالية السنوية لمحاصيل المخدرات التي تتراوح بين ٣,٦ بلايين دولار، و ٤ بلايين دولار[٤٢]. وفي حين أن حصة حركة طالبان كبيرة من حيث القيمة المطلقة، فهي ليست كبيرة جدا من حيث النسبة المئوية. وهذا يشير إلى أن حركة طالبان لا تبذل جهودا كبيرة لاستغلال مصدر هذا الدخل المحتمل.

مصادر الدخل الأخرى

٣٩ - بالإضافة إلى فرض الضرائب المحلية، وتجارة المخدرات، طورت حركة طالبان سبلاً أخرى لجمع الأموال. ويتمثل أحد المصادر المربحة التمويل الأجنبي في مشروعات التنمية. إذ تتراوح تقديرات إيرادات حركة طالبان من العقود التي تمولها الولايات المتحدة وجهات مانحة خارجية أخرى بين ١٠ إلى ٢٠ في المائة من المجموع، التي تكون عادة بواسطة موافقة حركة طالبان على الحصول على مال لتوفير الحماية مع المقاول أو طلب تخفيض[٤٣]. وأنشأت احتياجات تزويد أعداد كبيرة من القوات العسكرية الدولية في أفغانستان سوقا للنقل التي تمكنت حركة طالبان أيضا من استغلاله. فعلى سبيل المثال، قدرت خلية تهديد تمويل طالبان التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وهي فرقة عمل تابعة للقوة مكلف بالنظر في تمويل حركة طالبان، أن حركة طالبان كانت قد حصلت على ٣٦٠ بليون دولار من عقد بقيمة ٢,١٦ بليون دولار منحته القوات العسكرية الأمريكية إلى إحدى شركات النقل بالشاحنات الأفغانية لمدة ثلاث سنوات[٤٤].

٤٠ - وعلى الرغم من أن هذا المثال يشكل جزءاً بسيطاً من العقود الأمريكية الفعالة التي تبلغ قيمتها ٣١ بليون دولار والتي استعرضتها فرقة العمل، فإنه يبين كيف أنه بمقدرة حركة طالبان جمع أموال من اقتصاد أفغاني مشوه وغير قادر على استيعاب مبالغ ضخمة من

---

(٤٢) قدّر الفريق أن هذه الأرقام تستند إلى معلومات قدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تقريريه ”موجز نتائج الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١ (فيينا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) (متاح على الموقع: (http://www.unodc.org/documents/crop-monitoring/Afghanistan/Executive_Summary_2011_web.pdf) التجارة العالمية للأفيون الأفغاني: تقييم التهديد (فيينا، تموز/يوليه ٢٠١١) (متاح على الموقع:(http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/Global_Afghan_Opium_Trade_2011-web.pdf)، بافتراض أن مهربي المخدرات سيحصلون في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ على أعلى أسعار تسليم المزرعة على الأقل بقدر ما حصلوا عليه في عام ٢٠٠٩.

(٤٣) إحاطة مقدمة من مسؤولي القوة الدولية للمساعدة الأمنية، آذار/مارس ٢٠١٢.

(٤٤) في تموز/يوليه ٢٠١١، أُبلغ الفريق أنه في إحدى الحالات دفعت شركة النقل بالشاحنات مبلغاً قدره ٧,٤ ملايين دولار من خلال حسابات مقاولين من الباطن إلى أحد مسؤولي الشرطة الأفغانية الذي أعطى عندئذ ٣,٣ ملايين دولار، سحبت في ٢٧ عملية إلى حركة طالبان نقداً - وفي حالة واحدة - بالأسلحة.

الأموال التي تتدفق إلى البلد منذ عام ٢٠٠١[٤٥]. وفي إقليم فرح، أفاد مسؤولون محليون أن حركة طالبان تحصل على ٤٠ في المائة من الأموال الواردة من أجل برنامج التضامن الوطني، وهو أحد أكثر مشاريع إعادة بناء المجتمع نجاحا في أفغانستان. وتعتبر المنظمات المشاركة في تقديم المساعدة الإنمائية أن هذه النفقات العامة هي تكاليف لأداء الأعمال. ويجادلون أنه حتى لو استفاد التمرد ماليا على المدى القصير، فإن التأثير الطويل المدى يهدف إلى إرساء السلام والاستقرار.

باء - حركة الأموال

١ - الحوالة[٤٦]

٤١ - يقوم الأفغان بنقل الأموال بواسطة الحوالات منذ القرن الثامن، وهذا النظام راسخ ويُستخدم بشكل جيد في جميع أجزاء البلد، مهما كان الوضع الأمني السائد. إن انخفاض تكلفة نقلها[٤٧] والسرعة والملاءمة وسهولة الوصول إليها، جميعها عوامل تكفل أن الحوالة ستظل شعبية، حتى في المناطق الحضرية التي توجد فيها مصارف[٤٨]. وعلى الرغم من أن حجم المعاملات التي تمر عبر نظام الحوالة في أفغانستان هائل، فإن الحكومة لم تبدأ بتسجيل دور الحوالات إلا في عام ٢٠٠٧. وفي آذار/ مارس ٢٠١٢، سجل مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان أكثر من ٧٠٠ دار من دور الحوالة ومنحها تراخيص تشكل في ما بينها نحو ٤٠ في المائة من إجمالي حجم الأعمال. إن تجاوز هذا العدد ليشمل المشغلين الأصغر حجما، وغير المتفرغين، لا سيما في الأقاليم التي يكون فيها نفوذ الحكومة ضعيفاً، سيكون أمراً صعباً.

---

(٤٥) انظر www.globalpost.com/dispatch/taliban/funding-the-taliban?page=full.

(٤٦) تعني كلمة "transfer" حوالة باللغة العربية. وتشير هذه العبارة، المستخدمة على نطاق واسع، إلى آليات تحويل الأموال في غياب قنوات مصرفية تقليدية، أو قنوات موازية لها.

(٤٧) استناداً إلى مسؤولين أفغان في آذار/مارس ٢٠١٢، كان متوسط تكلفة النقل عبر القطاع المصرفي الرسمي ١٥ دولارا أو ٢ في المائة من القيمة الإجمالية، بينما تراوحت تكلفة نقل ٠٠٠ ١٠٠ دولار بواسطة نظام الحوالة بين ١٠ و ١٥ دولارا.

(٤٨) يقدر البنك الدولي أن ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من النشاط الاقتصادي في أفغانستان يتم في القطاع غير الرسمي؛ انظر البنك الدولي، أفغانستان: بناء دولة، واستدامة النمو، والحد من الفقر ص. ٦، (واشنطن العاصمة، شباط/فبراير ٢٠٠٥) (متاح على الموقع: http://siteresources.worldbank.org/INTAFGHANISTAN/Resources/0821360957_Afghanistan--State_Building.pdf.).

٤٢ - إلا أن معظم دور الحوالة الأفغانية تتصل ببقية العالم من خلال نظرائها في المدن التجارية الكبرى مثل أبو ظبي والدوحة ودبي وكراتشي ومسقط ونيودلهي والرياض وطهران[٤٩]، وبالتالي إتاحة فرصة للسلطات في تلك الدول للتأكد من تجميد المعاملات التي تجري لصالح الأطراف المدرجة في القائمة. وبدأ الفريق يناقش سبلاً ممكنة للمضي قدما مع الدول المعنية.

٤٣ - وقد أثبتت الأبحاث أنه في المناطق الريفية، حيث يقل استخدام الأموال النقدية، فإن الكثير من المعاملات الاقتصادية تتم بالأفيون وبسلع أخرى ذات قيمة[٥٠]. وتوجد لدى حركة طالبان مستودعات للأفيون في قلب مناطق زراعة الأفيون الجنوبية في أفغانستان حيث يستطيع قادة حركة طالبان تخزين كميات من المخدرات وسحبها في وقت لاحق كما لو أنهم يستخدمون جهاز صراف آلي. كما يحصلون على موارد في شكل سلع محلية أخرى، كالدراجات النارية ومركبات الدفع الرباعي أو الشاحنات الصغيرة وهواتف الأقمار الصناعية والهواتف المحمولة، وبطاقات ائتمان للتحدث على الهاتف، والأسلحة، والذخيرة، والوقود، والغذاء، والمأوى وحتى الرعاية الطبية للمقاتلين الجرحى.

٢ - ناقلو النقدية

٤٤ - تخضع حركة انتقال النقدية إلى داخل أفغانستان وخارجها إلى بعض القيود. فقد تم نقل زهاء ٤,٦ بلايين دولار نقدا إلى الخارج عن طريق مطار كابول في عام ٢٠١١[٥١]، ويرجح أن يكون مجموع مبالغ النقدية المنقولة إلى خارج البلد والتي ترد إليه سنويا أعلى بكثير، على الرغم من القيد القانوني المفروض على المسافرين بالتصريح عن أي مبلغ يزيد على مليون أفغاني (حوالي ٠٠٠ ٢٠ دولار)، الذي يقتصر إنفاذه على الأشخاص الذين يغادرون مطار كابل، ولا ينطبق على الأشخاص الذين يدخلون البلد أو الذين يدخلون أو يغادرون أفغانستان من أي نقطة حدودية رسمية أخرى[٥٢].

---

(٤٩) Samuel Munzela Maimbo, The Money Exchange Dealers of Kabul A study of the Hawala system in Afghanistan, World Bank, June 2003.

(٥٠) Gretchen Peters, "How Opium Profits the Taliban" p. 19, United States Institute of Peace, (August 2009) (available at www.usip.org/files/resources/taliban_opium_1.pdf).

(٥١) إحاطة قدمها مسؤولون أفغان من مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية، آذار/مارس ٢٠١٢.

(٥٢) صندوق النقد الدولي، تقرير التقييم المفصل لأفغانستان حول مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، التقرير القطري للصندوق رقم ٣١٧/١١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، (واشنطن العاصمة، ٢٠١١) (متاح على الموقع: www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr11317.pdf). تبلغ التكاليف المرتبطة بهذه التحويلات النقدية حوالي ٥٠٠ دولار للسفر جوا ذهابا وإيابا إلى دبي وبدل إقامة ضئيل لناقل النقدية؛ مع إضافة ٢ في المائة،، وتعد تنافسية بالمقارنة مع رسوم النقل الدولية التي تفرضها المصارف الأفغانية.

جيم – تحسين عملية التنفيذ وأثرها

١ – الممولين المدرجين في القائمة

٤٥ – تستهدف العقوبات حاليا ١٥ شخصا مرتبطين بالشؤون المالية لحركة طالبان. ويشملون مستشارين ماليين، وموظفين في الشؤون المالية، وأعضاء في اللجنة المالية، وجامعي أموال وممولين وأعضاء في لجنة حركة طالبان التي تجمع الزكاة (انظر المرفق). إلا أنه لا يبدو أن هذه العقوبات قد أثرت حتى الآن على الترتيبات المالية لحركة طالبان، وتم تحقيق نجاح أكثر وضوحا ضد الميسرين الماليين الرئيسيين في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ بإزاحتهم من الميدان.

٤٦ – ويمكن أن يكون تأثير تجميد الأصول على الممولين فعالاً ومباشراً. فعلى سبيل المثال، عندما أدرجت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) شخصين ثريين خارج أفغانستان، وهما فيض الله خان نورزاي (TI.M.153.11) ومالك نورزاي (TI.N.154.11)، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بعد احتجاج عام أولي، بدآ يناقشان أنشطتهما مع الحكومة الأفغانية لكسب التأييد لطلب شطب اسميهما من القائمة[٥٣].

٤٧ – وكما يظهر مثال الأخوة نورزاي، فإن تجميد الأصول يمكن أن يحدث تغييراً في السلوك، لذلك يكون له تأثير حقيقي، لكن قد يكون فعالاً أكثر بكثير. فليس من السهولة بمكان جمع وإنفاق ٤٠٠ مليون دولار سنويا من مصادر في عدة بلدان من دون وجود اتصال مع مؤسسة مالية منظمة أو انتباه سلطات الدولة. وقيام الدول الأعضاء ببذل جهود أكثر جدية لتحديد أموال حركة طالبان، حتى لو لم تكن تحت سيطرة أي فرد من الأفراد المدرجين في القائمة، سيتيح للجنة إمكانية استهداف تدابير تجميد الأصول على نحو أدق. إلا أن ذلك يتطلب التزاما أكبر لاتخاذ المزيد من الإجراءات أكثر مما هو واضح حالياً.

٤٨ – ويتمثل أحد أسرع مصادر الإيرادات المتنامية لحركة طالبان في استغلال الجهود الدولية لدعم الحكومة الأفغانية. وينبغي أن تكون هناك مستويات أعلى من المساءلة، ولا سيما بشأن التعاقد الذي تقوم به القوات العسكرية الدولية. ففي حين حققت خلية تمديد تمويل طالبان شيئاً من النجاح في تحديد ووقف هذه المصادر من المتمردين وتمويل الإرهاب، فهي تحقق في العقود التي تمنحها الولايات المتحدة فقط. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل جزءاً رئيسياً من الاستثمارات الداخلية في أفغانستان، يمكن تحقيق المزيد إذا اتخذت بلدان أخرى، سواء أكانت مشاركة في قوة المساعدة الأمنية الدولية أم لا، تدابير مماثلة.

(٥٣) أجرى الفريق مقابلات مع مقدمي الطلب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

٢ - الإعفاءات

٤٩ - إن نظام الجزاءات لا يحظر على الأفراد المشاركة في العملية السياسية. ففي الانتخابات الأفغانية السابقة، ترشح أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة، وفي بعض الحالات، تم انتخابهم. وربما لم يعلن عن ذلك على نطاق واسع، فقد بدأت المتاعب ما إن تولوا مناصبهم، ووجدوا بأنهم لا يستطيعون الوصول إلى الموارد المالية وقد سخر منهم زملاؤهم السابقون الذين لم يتوبوا بعد.

٥٠ - وإذا خُيِّل لأحد، لأي سبب من الأسباب، أن التطبيق الصارم لتجميد الأصول يعرقل برنامج المصالحة، فإن اللجنة تستطيع أن تأذن بإعفاءات من خلال الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، بصيغتها المعدلة بموجب القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦). إلا أن أي قرار يهدف إلى تخفيف التدابير يجب أن تتخذه اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، أو مجلس الأمن. ولا يمكن أن تتخذه أي دولة على حدة.

٥١ - واقترح مسؤولون أفغان أنه ينبغي أن يكون للحكومة الأفغانية صلاحية إخطار اللجنة بنيتها لمنح إعفاء للنفقات الأساسية للأفراد الذين تابوا دون انتظار لجنة للتأكد من عدم وجود اعتراض لديها، كما هو الحال الآن. ويتوخى البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج أن يقوم المجلس الأعلى للسلام بمنح التائبين من حركة طالبان راتبا، لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، لتسهيل عملية إعادة إدماجهم في المجتمع، ويوصي الفريق بأن تنظر اللجنة في منح مجال للحكومة للحصول على إعفاء من نظام الجزاءات في هذه الحالات بموجب الفقرة ١ (أ) من القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، شريطة أن تتلقى اللجنة إخطاراً وجميع الوثائق المناسبة مقدماً.

سادسا - حظر السفر

٥٢ - حظر السفر هو حظر يستعصي إنفاذه إلى حد كبير بين أفغانستان والبلدان المجاورة، ولا سيما باكستان، ومن غير المحتمل أن يتغير هذا الأمر لأن مشاكل التنفيذ كبيرة للغاية. غير أنه من الأسهل ضمان عدم سفر الأفراد المدرجين في القائمة خارج المنطقة المجاورة مباشرة، مثلا إلى دول الخليج[٥٤]. ومع أن هذا هو بالضبط الهدف من الحظر على السفر، فإن من شأنه أيضاً أن يعرقل الجهود التي ترمي إلى دعم السلام والمصالحة في أفغانستان -

(٥٤) رفضت الهند دخول أحد الأفراد المدرجين في القائمة في عام ٢٠٠٩، وأوقفت آخر في عام ٢٠١١ بدت مواصفاته مطابقة لمواصفات شخص مدرج في القائمة.

والتي تعد أساسية لقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)، وذلك مثلاً بمنع المشاركة المباشرة لأي شخص مدرج في القائمة في عملية السلام الأفغانية التي تجري خارج أفغانستان.

٥٣ - ويدرك المجلس في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) هذه الصعوبة ويقدم حلاً لها. ويوجه الدول بأن تمنع دخول الأفراد المدرجين في القائمة إلى أراضيها أو مرورهم العابر بها، إلا عندما يتعلق الأمر برعاياها أو للقيام بإجراءات قضائية أو بموافقة اللجنة، بما في ذلك عندما يتعلق هذا السفر مباشرةً بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتشجيع المصالحة (الفقرة ١ (ب)). وفي هذا الصدد، تأتي أحكام القرار متواءمة مع ١٠ نظم أخرى من نظم مجلس الأمن للجزاءات التي تضع تدابير لحظر السفر وأسساً مماثلة لمنح الاستثناءات.

٥٤ - وإضافةً إلى ذلك، وضعت اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) مبادئ توجيهية تحدد الإجراءات اللازمة للتقدم بطلب استثناء[٥٥]. وتحدد هذه الإجراءات الدول التي يمكن أن تقدم الطلب باسم الفرد باعتبارها الدولة المقترحة للأسماء ودولة العبور ودولة الجنسية ودولة الإقامة. وتنص المبادئ التوجيهية على تقديم مسار الرحلة التفصيلي وجدولها الزمني، وتفسير للغرض من السفر المقترح وتبريره، مع نسخ لوثائق ثبوتية تتضمن تفاصيل محددة عن الاجتماعات أو المواعيد، بالاقتران مع إيضاح لطريقة تغطية التكاليف دون خرق لتجميد الأصول. كما تذكّر المبادئ التوجيهية الدول بأن تواصل تطبيق الجزاءات الأخرى وتبين أن تفاصيل الإعفاء ستظهر على الموقع الشبكي للجنة.

الاستثناءات المتعلقة بالمصالحة

٥٥ - إذا أثمرت الخطط الهادفة إلى إتاحة المجال لحركة الطالبان بأن يكون لها ''عنوان'' في قطر أو أي مكان آخر، سيجري اختبار إجراءات منح استثناء من الحظر على السفر في سبيل دعم السلام والمصالحة في أفغانستان. وما لم تضم المحادثات أفراداً مدرجين في القائمة، فإنه من غير المحتمل أن تعقد على مستوى رفيع بالقدر الكافي. وعلى أية حال، فإن مسارها سيكون غير قابل للتنبؤ به وستستلزم توخي المرونة. فقد يضطر ممثلو الطالبان إلى المكوث في قطر أو في مكان آخر لفترات طويلة، وربما يمددون فترة إقامتهم إلى ما بعد الإطار الزمني المحدد في طلب الاستثناء. وقد يضطرون إلى السفر من أجل التشاور، خلال الفترة الزمنية الممنوحة لهم، ضمن آجال وجيزة. وينبغي أيضاً إيجاد طريقة للحفاظ على سرية المحادثات وهوية المشاركين فيها.

(٥٥) المبادئ التوجيهية التي تهتدي بها اللجنة في أعمالها (يمكن الاطلاع عليها في العنوان التالي: www.un.org/sc/committees/1988/pdf/1988_committee_guidelines.pdf)، الفقرة ١٣.

٥٦- ووفقاً للممارسة المتبعة أثناء تقييم طلبات رفع الأسماء من القائمة، سيكون من المهم أن تعمل اللجنة عن كثب مع السلطات الأفغانية، ولا سيما مع المجلس الأعلى للسلام، الذي يضطلع بدور أساسي في عملية السلام والمصالحة الأفغانية، للتحقق مما إذا كان سفر أحد الأفراد المدرجين في القائمة من شأنه أن يدفع بعجلة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الأفغانية. ويتواءم ذلك مع تركيز القرار على دعم عملية سلام بقيادة أفغانية.

التوصيات

٥٧ - مع أن الفريق يدرك أن اللجنة ستتصرف دائماً على أساس كل حالة على حدة، فإنه يقدم المقترحات التالية:

(أ) يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد إجراءً مماثلاً للاجراء الذي وافق عليه بشأن الاستثناءات من الحظر على السفر بموجب قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، يجيز لأي دولة عضو أن تقرر ”على أساس كل حالة على حدة أن ذلك الدخول أو العبور لازم لتعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار في [الجماهيرية العربية الليبية] [أن] تقوم الدولة لاحقا بإخطار اللجنة في غضون ثماني وأربعين ساعة بعد اتخاذ هذا القرار“. وفي حالة نظام الجزاءات المفروض بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، يمكن لمجلس الأمن أن يمنح هذه السلطة حصراً لحكومة أفغانستان.

(ب) ضماناً لمواءمة أي سفر لأغراض غير إنسانية مع أهداف القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار والأمن في أفغانستان، يمكن للجنة أن تخصص للحكومة الأفغانية (ثلاثة) أيام عمل للتعليق على أي طلب استثناء من الحظر على السفر تقدمه دولة أخرى (ما لم يكن عضواً من أعضاء اللجنة) بحجة أنه يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الأفغانية.

(ج) يمكن للجنة أن توافق على إدخال تغييرات على أي استثناء من الحظر على السفر سبق لها أن منحته ما دامت حكومة أفغانستان قدمت إخطاراً فورياً بذلك وما دام موعد انتهاء أجل الاستثناء والمقصد قد ظلا على حالهما.

(د) يمكن للجنة، كبديل، أن تنقح مبادئها التوجيهية لتتمكن من النظر في إدخال تغيير على أي استثناء يتعلق بمدته وبالسفر الإضافي معا، وذلك بناء على تأكيد من حكومة أفغانستان بأن ذلك مبرر في سياق المصالحة.

(هـ) يمكن للجنة أن تقصر إجراءات اتخاذ القرارات بشأن الإذن بإدخال تغيير على أي استثناء لتصبح إجراءات مدتها ٤٨ ساعة على أساس عدم الاعتراض[٥٦].

(و) يمكن للجنة أن تفوض إلى رئيسها سلطة تخوله منح استثناء فوري من حظر للسفر في الظروف الاستثنائية متى قدمت حكومة أفغانستان مبررات واضحة مفادها أن انتظار قرار اللجنة يتنافى مع مصالح عملية المصالحة. وعندما يوافق الرئيس على هذا الطلب، يعلم على الفور أعضاء اللجنة الآخرين بذلك، مقدماً لهم جميع الأوراق ذات الصلة التي وردت إليه من الحكومة.

(ز) يمكن للجنة كبديل منح استثناء من حظر السفر دعما لبرنامج المصالحة الأفغانية، وذلك لفترة محددة ولأفراد معينين وافقت عليهم مسبقاً، دون أن تطلب تفاصيل محددة لمواعيد سفرهم (أو مقصدهم) أثناء تلك الفترة. وفي هذه الحالات، ينبغي للحكومة أن تعلم اللجنة بالتفاصيل في غضون ٤٨ ساعة من علمها بها.

(ح) بإمكان اللجنة أن تسمح، على أساس كل حالة على حدة، بنقل أحد الأفراد المدرجين في القائمة، لفترة طويلة أو غير محددة، إلى بلد غير دولة جنسيته، متى كان ذلك مبررا باعتباره دعماً للجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الأفغانية، وما دامت الدولة المقدمة للطلب تستطيع إثبات موافقة دولة المقصد على ذلك. ويمكن للجنة أن تكلف الفريق بالعمل مع دولة المقصد، رهناً بموافقتها المسبقة، لرصد أنشطة الأفراد المدرجين في القائمة وتقديم تقارير دورية إلى اللجنة عندما تتجاوز فترة المكوث المتوقعة (شهراً واحداً)[٥٧].

(ط) يمكن للجنة أن تطلب إلى حكومة أفغانستان أن تفيد على فترات محددة بأن استثناءً من حظر السفر طويل الأجل ما زال يخدم مصالح المصالحة.

(ي) يمكن للجنة أن تسمح للحكومة بطلب إلغاء استثناء إن لم يعد يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة.

(ك) يمكن للجنة أن توافق، بناءً على طلب الدولة المتقدمة بالطلب أو حكومة أفغانستان، على إبلاغ الدول المعنية فحسب في حال منح أي استثناء، عملاً على ضمان سلامة الأفراد المدرجين في القائمة والطابع السري للمحادثات.

٥٨ - وسيصبح حظر السفر أكثر فعالية بإضافة محددات أخرى للهوية إلى القيودات المدرجة في القائمة ومن خلال إصدار الإخطارات الخاصة المشتركة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الوقت المطلوب. ويوصي

(٥٦) تمنح اللجنة أعضاءها مهلة خمسة أيام عمل للتوصل إلى قرار بشأن الاستثناءات من حظر السفر.

(٥٧) منحت اللجنة بالفعل استثناءاً من حظر السفر (لاعتبارات إنسانية) لفترة ثلاثة أشهر.

الفريق اللجنة بأن تكفل توفير التفاصيل للإنتربول في أسرع وقت ممكن بعد إدراج أي اسم جديد على القائمة أو حذفه من القائمة أو إجراء تحديث لقيد موجود[٥٨].

سابعاً – الحظر المفروض على الأسلحة

٥٩ – يتفق جميع المسؤولين والخبراء الذين تحدث إليهم الفريق في أفغانستان، سواء أكانوا أفغاناً أم أجانب، على أن حركة طالبان والجماعات المسلحة الأخرى تشتري معظم أسلحتها داخل البلد، بما في ذلك مدافع الهاون، والبنادق العديمة الارتداد، والمدافع الرشاشة الثقيلة. ويوجد عدد كبير من هذا العتاد هناك منذ فترة طويلة، مع أن الطالبان يشترون أيضاً أسلحة أحدث طرازاً عن طريق اتصالاتهم بقوات الأمن الوطني الأفغانية ومناصريهم. وتستثنى من ذلك الصواريخ من عيار ١٠٧ ملم وغيرها من صواريخ المدفعية التي تستورد عادة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي أصبحت أكثر شيوعاً منذ عام ٢٠٠٨ على مواد لا يمكن العثور عليها محلياً (الألغام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد، وسلك التفجير، ومفاتيح التحويل، وكبسولات التفجير، وأجهزة التفجير عن بعد، والسماد المصنوع باستخدام نترات الأمونيوم). وتأتي معظم هذه المواد عبر الحدود السهلة الاختراق مع باكستان.

ألف – شراء الأسلحة داخل أفغانستان

٦٠ – مع أن الأعراف والتقاليد نظمت حيازة الأسلحة النارية والمتفجرات خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين، يوجد حالياً مليونا قطعة سلاح على الأقل في أفغانستان[٥٩].

---

(٥٨) في نهاية آذار/مارس ٢٠١٢، كانت قد صدرت إخطارات خاصة مشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن ٨٥ من أصل ١٣١ اسماً مدرجاً على القائمة.

(٥٩) تتراوح التقديرات بين ١٠ ملايين (http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/the-call-for-tough-arms-controls-voices-from-afghanistan-114616) عام ٢٠٠٠، ١,٥ مليون عام ٢٠٠٣ (www.smallarmsurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2003/en/Small-Arms-Survey-2003-Chapter-02-summary-EN.pdf). ومنذ ذلك الحين، أضافت قوات الأمن الوطني الأفغانية نحو ٥٠٠ ٠٠٠ بندقية هجومية إلى ترسانتها لتجهيز المجندين الجدد. وقدمت الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أكثر من ٣٦ ٠٠٠ من الأسلحة الصغيرة كهبة بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٢. واشترت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٢٤٢ ٠٠٠ قطعة سلاح في الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨، وفقاً لمكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة *Afghanistan Security: Lack of Systematic Tracking Raises Significant Accountability Concerns about Weapons Provided to Afghan National Security Forces* (GAO-09-27), January 2009 (يمكن الاطلاع عليه على الموقع الشبكي التالي: www.gao.gov/new.items/d09267.pdf). وفي عام ٢٠٠٩، تم تجهيز الجيش الوطني الأفغاني ببنادق هجومية من طراز M-16، لم تكن متوافرة سابقاً في أفغانستان. ويدعو قوام القوات البالغ ٤٣٧ ١٨٤ فرداً في

وحتى عند إنجاز برنامج نزع سلاح قوات الميليشيات الأفغانية وتسريحها وإعادة إدماجها عام ٢٠٠٦، ظل أكثر من ١ ٨٠٠ جماعة مسلحة غير قانونية ناشطة في البلد[٦٠]. وخلال السنوات الأربع التالية، وفي إطار مبادرة حل الجماعات المسلحة غير القانونية، جمعت حكومة أفغانستان ٥٢ ٧١٢ سلاحاً نارياً صالحاً ونحو ٥٦ ٠٠٠ سلاح ناري غير صالح في إطار عمليات تسليم طوعية، وصادرت ١٢ ٦٢٠ قطعة سلاح أخرى ودمرت نحو ١٤ ٠٠٠ قطعة. ويمثل ذلك أقل من ثلث الترسانة التي يقدر أن الجماعات المسلحة غير القانونية تملكها.

٦١ - وعلى الرغم من هذا الجهد، تتسرب الأسلحة الجديدة إلى السوق بوتيرة مثيرة للقلق، والعديد منها مصدره الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وقد أدى عدم تنسيق تبرعات الجهات المانحة بالأسلحة حسب ما تفيد التقارير إلى فقدان عشرات آلاف الأسلحة الصغيرة، وأسفرت أيضا محاولة تحويل أفراد الجماعات المسلحة غير القانونية إلى عناصر مساعدة للشرطة المحلية عن توزيع المزيد من الأسلحة أيضاً التي لم يقيد أي منها في سجل مركزي. وكثيراً ما تكون الذخيرة التي يتم العثور عليها على جثث أفراد حركة طالبان من نفس نوع الذخيرة التي قدمتها الجهات المانحة إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، توظف شركات الأمن الخاصة نحو ٤٥ ٠٠٠ من المسلحين. ويشتري الطالبان الأسلحة من جميع هذه المصادر.

باء - شراء الأسلحة خارج أفغانستان

٦٢ - تلقى الفريق تقارير موثوقة تفيد بأن حركة طالبان اشترت منظومات دفاع جوي محمولة من طراز SA-7؛ ولكن من المحتمل أن تكون أعدادها قليلة جداً. وكثيراً ما يتم شراء هذا الصنف من الأسلحة بأي حال لما تمنحه حيازته من مكانة وليس لاستخدامه في القتال. وقد تنامى إلى سمع الفريق أيضاً أن الحركة اشترت صواريخ عيار ١٠٧ ملم وعيار ١٢٢ ملم من الشبكات العابرة للحدود التي تنشط في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وأصبحت الهجمات الناجحة على طائرات الهليكوبتر التابعة لقوات التحالف أكثر تواتراً، وهي توحي بتعاظم قدرة الطالبان على استخدام القنابل الصاروخية برشقات منسقة لإصابة الطائرات

كانون الثاني /يناير ٢٠١٢ الفريق إلى التقدير بأنه تم شراء نحو ٢٠٠ ٠٠٠ بندقية هجومية إضافية. انظر www.aco.nato.int/page265721841.aspx.

(٦٠) تشير الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في أفغانستان (S/2008/695)، إلى ١ ٨٠٠ جماعة مسلحة غير قانونية يقدر أن بحوزتها ٣٣٦ ٠٠٠ قطعة سلاح تقريباً.

المروحية وإسقاطها[٦١]. أما المسدسات المستوردة التي يستخدمها الطالبان في حملة الاغتيالات التي ينفذونها فإما تأتي من مصادر في قوات الأمن الوطني الأفغانية أو عبر الحدود.

جيم - التدريب

٦٣ - يدل توافر الأسلحة لجميع الذكور الأفغان منذ سن مبكرة أنهم يلمون جميعاً بالمبادئ الأساسية لاستخدامها. ويكتسب التدريب المزيد من الأهمية حينما يتعلق الأمر بتلقين المبادئ العقائدية وباكتساب المهارات الخاصة من قبيل الاغتيال، واحتجاز الرهائن، والقنص، واستخدام الأسلحة الثقيلة، وصنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة وزرعها[٦٢]، والهجمات الانتحارية[٦٣]، والاتصالات.

٦٤ - وغالباً ما يلجأ الطالبان إلى الأجانب، المنتسبين أحيانا لتنظيم القاعدة، لتوفير التدريب، ولكن شبكة حقاني طبعت عام ٢٠١١ دليل تدريب بلغة الباشتو لمقاتليها، مما يوحي بتوجه نحو المزيد من الاكتفاء الذاتي[٦٤]. وأفيد أن مدربين من حركة طالبان موالين لشبكة حقاني ومقاتلين أجانب بعضهم مرتبط بتنظيم القاعدة يعملون في معسكرات التدريب التابعة لشبكة حقاني في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان.

---

(٦١) على سبيل المثال، نفذ إسقاط طائرة هليكوبتر من طراز شينوك في ٧ آب/أغسطس ٢٠١١ بواسطة قنبلة صاروخية. انظر http://cryptome.org/0005/ch47-wardak.pdf.

(٦٢) وفقاً لإدارة السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، نفذت ٣٩ في المائة من الهجمات التي شنها المتمردون عام ٢٠١٠ بواسطة أجهزة متفجرة مرتجلة مقابل ٣٧ في المائة من الهجمات التي كانت عبارة عن اشتباكات مسلحة. وتسببت الأجهزة المتفجرة المرتجلة بثلث الوفيات تقريباً في صفوف المدنيين عام ٢٠١١. انظر http://unama.unmissions.org/Portals/UNAMA/Documents/UNAMA%20POC%202011%20Report_Final_Feb%202012.pdf.

(٦٣) ظل عدد الهجمات الانتحارية مستقراً منذ عام ٢٠٠٨ في حدود حوالي ١٠ هجمات شهرياً. وأسفرت الهجمات الانتحارية عام ٢٠١١ عن مقتل ٤٣١ مدنياً حسب ما أفادت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تقريرها عن حماية المدنيين في التراع المسلح لعام ٢٠١١ (متاح على الموقع الشبكي التالي: http://unama.unmissions.org/Portals/UNAMA/Documents/UNAMA%20POC%202011%20Report_Final_Feb%202012.pdf، ص. ٣). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تسببت الهجمات الانتحارية في مقتل ١٢٤ مدنياً (٣٢ في المائة من جميع الوفيات بين المدنيين) (انظر A/66/728 - S/2012/133، الفقرتان ١٢ و ٣٠).

(٦٤) نقل هذا الدليل عن اللغة العربية بعنوان ''نظامي درسونا'' أي دروس عسكرية.

دال – الفرص المتاحة لتعزيز الحظر المفروض على الأسلحة

٦٥ – لا تخفى على أحد الصعوبات التي تكتنف منع تصدير الأسمدة أو المواد الأخرى اللازمة لصنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة من باكستان إلى أفغانستان. فالحدود غير محروسة في معظمها، وبالإضافة إلى المعبرين الرئيسيين[٦٥]، هناك نحو ٣٦٠ مسلكاً آخر تفضي من جانب إلى آخر من الحدود. وفي العديد من الأماكن، تمتد القرى من جانب إلى آخر من الحدود بين أفغانستان وباكستان. وعلى الرغم من قيام باكستان بنشر أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ جندي على طول المنطقة الحدودية المشتركة البالغ ٢ ٦٠٠ كيلومتر، وبإنشاء أكثر من ١ ٠٠٠ مركز[٦٦]، ومن وجود نحو ٥٥ ٠٠٠ من أفراد شرطة الحدود الأفغانية والشرطة النظامية في الجانب الآخر[٦٧]، الذين تؤازرهم وحدات تابعة للجيش الوطني الأفغاني ووحدات القوة الدولية للمساعدة الأمنية، لا يزال تهريب جميع البضائع، وليس المواد التي تدخل في صنع المتفجرات فقط، يحصل بدون عراقيل نسبياً. إلا أن بوسع حكومة باكستان أن تحذو حذو حكومة أفغانستان وتفرض حظراً على استيراد السماد المصنوع باستخدام نترات الأمونيوم وعلى تصنيعه في جميع أنحاء البلد، لا في بعض المناطق فحسب[٦٨]. وسوف يحد ذلك من استخدام عنصر مشترك واحد على الأقل يدخل في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٦٦ – وبدأ تسجيل الأسلحة، ولا سيما الذخيرة، داخل أفغانستان، وتتصدى الرقابة المتزايدة التي تمارسها حكومة أفغانستان على شركات الأمن الخاصة أيضاً ثغرة واضحة في إدارة الأسلحة النارية. إلا أنه يمكن تعزيز آليات الرقابة في القطاع الذي تسيطر عليه الحكومة بواسطة عمليات مراجعة الحسابات الدورية المتعلقة بترسانات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وقوات الأمن الوطني. وقد يتسبب انسحاب القوات الأجنبية من البلد في مشكلة أخرى إذا ما افتقرت هذه القوات إلى الموارد اللازمة لسحب ما استوردته من أسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية أخرى. وبوسع المجتمع الدولي زيادة المساعدة التي يقدمها إلى

(٦٥) في طورخم وجمن حيث يعبر ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص الحدود يومياً.

(٦٦) بيان أدلى به نائب الممثل الدائم لباكستان أمام مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢.

(٦٧) إحاطة قدمها المسؤولون الأفغان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٦٨) حظرت حكومة باكستان السماد المصنوع باستخدام نترات الأمونيوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، إنما فقط في مقاطعات دير العليا، ودير السفلى، وسوات، وشترال، وملاكند في ولاية خيبر باختونخوا. أما حكومة أفغانستان ففرضت حظراً شاملاً على نطاق البلد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

حكومة أفغانستان لتحسين آليات الرقابة الحالية والتخطيط للمستقبل، وينبغي أن يقوم بذلك[٦٩].

ثامناً – الخاتمة

٦٧ – يعتبر عدد المرات التي طبقت فيها الدول الأعضاء أياً من تدابير الجزاءات الثلاثة ضد الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) متدنياً جداً. وقد لا يدعو ذلك للعجب نظراً إلى أنه لا حاجة كبيرة للسفر الدولي من أجل إدارة أعمال التمرد، وإلى أن المنطقة توفر الكثير من البدائل عن النظام المصرفي الرسمي. غير أن الفريق يعتقد أن الجزاءات كان لها أثر رادع هام على الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة الذين ربما رغبوا بالسفر أو استخدام الخدمات المصرفية الرسمية.

٦٨ – ومع أن بوسع مجلس الأمن واللجنة اتخاذ بعض الخطوات لتحسين تنفيذ نظام الجزاءات، على النحو المقترح أعلاه، فالقيمة الرئيسية لهذا النظام تكمن حتى الآن في كونه أداة سياسية. ويولي الطالبان اهتماماً كبيراً لنظام الجزاءات، وهم يكرهونه بسبب ما ينطوي عليه من وصمة عار تلاحقهم وما يترتب عليه من آثار عملية تتمثل في إقصاء القادة المدرجة أسماؤهم في القائمة من الأنشطة السياسية غير العنيفة على الصعيد الوطني. وقد اعترض الطالبان بالأخص على ربطهم بتنظيم القاعدة في إطار نظام الجزاءات ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، واعتبارهم إرهابيين نتيجة لذلك. ولم يضم مجلس الأمن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى لجانه المعنية بمكافحة الإرهاب، وقد نص في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بوضوح شديد على التغير المتوقع في سلوك الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لرفع أسمائهم منها. ولا بد أن الطالبان أحاطوا علماً بذلك. ففي الواقع، أعلن الطالبان عن قرارهم ببدء المحادثات بُعيد الفصل الذي حصل في نظام الجزاءات.

٦٩ – وستشهد أفغانستان انتكاسات عديدة قبل أن تسلك بخطى ثابتة طريق السلام والاستقرار والأمن؛ ولكن لا شك لدى الفريق بأن نظام الجزاءات قد يساعد في تمهيد هذا الطريق. ويشكل نظام الجزاءات جزءاً من الحوار بين المجتمع الدولي وحركة طالبان، وسيتعين أن يكون دينامياً ومتجاوباً لكفالة إشارة المجتمع الدولي إلى اعترافه بإحراز التقدم ومواصلة إدانته للعنف.

(٦٩) في الوقت الحاضر، توجد برامج ذات صلة لدى مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المرفق

استعراض عام لقيادة حركة طالبان

١ - هذا الاستعراض العام لقيادة حركة طالبان بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ مستمد من المعلومات الواردة في قائمة الجزاءات عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والموجزات السردية المتعلقة بها، والإحاطات التي تلقاها الفريق. ويتسم هيكل القيادة في حركة طالبان بطابعه اللامركزي الشديد وافتقاره إلى الاتساق، وتتداخل فيه مسؤوليات الأفراد أفقياً وعمودياً على حد سواء. ولذلك، فإن هذا الاستعراض العام يعبر عن الأنشطة بقدر ما يعكس ترتيباً محدداً للمهام، وهو قابل للتغيير بحسب التغييرات المتكررة على أرض الواقع.

٢ - ويحدد الفريق ٥٠ فرداً يشغلون مناصب في مجلس القيادة أو اللجان المتخصصة المختلفة. وتؤلف هذه المجموعة، إلى جانب الهيئة المؤلفة من ''حكام الظل'' وغيرهم من كبار القياديين في حركة طالبان، ''المجلس الأعلى'' الذي تفيد الأنباء بأنه يضم ٢٠٠ عضو على الأكثر. ومع أن المهام تنوعت على مر السنوات، فقد ظل مجمع قادة الطالبان الذين يضطلعون بدور حاسم في ''المجلس الأعلى'' مستقراً إلى حد ما.

٣ - ويوجه ''حكام الظل'' العمليات كل في ولايته. وقد لاحظ الفريق أن أكثر من شخص يشغل، حسبما تفيد التقارير، منصب ''حاكم ظل'' في ثماني ولايات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مما يشير إلى درجة عالية من الحراك على هذا المستوى.

القيادة

أمير المؤمنين	محمد عمر (TI.O.4.01)
المبعوث الخاص/المساعد	سيد طيب آغا

مجلس القيادة

نائب أمير المؤمنين	آختر محمد منصور شاه محمد (TI.M.11.01)
نائب رئيس مجلس القيادة	عبد القيوم ذاكر
عضو مجلس القيادة	محمد حسن آخوند المعروف أيضاً باسم بربر (TI.H.2.01)
عضو مجلس القيادة	عبد الكبير ابن محمد جان (TI.A.3.01)
عضو مجلس القيادة	عبد الجليل حقاني (TI.H.34.01)

عضو مجلس القيادة	محمد حسن رحماني (TI.R.96.01)
عضو مجلس القيادة	غل آغا اسحاقزي (TI.I.147.10)
عضو مجلس القيادة	سراج الدين ابن جلال الدين حقاني (TI.H.144.07)
عضو مجلس القيادة	عبد اللطيف منصور (TI.M.7.01)
عضو مجلس القيادة	إسماعيل أندار
عضو مجلس القيادة	حافظ ماجد
عضو مجلس القيادة	محمد الله مطيع المعروف أيضاً باسم ناناي (TI.M.68.01)
عضو مجلس القيادة	الملا رزاق آخوند ابن اختيار محمد (TI.A.53.01)
عضو مجلس القيادة	عبد الغني برادر ابن عبد الأحمد ترك (TI.A.24.01) (تفيد التقارير أنه محتجز)

اللجنة العسكرية

الرئيس	عبد القيوم ذاكر
نائب الرئيس (الاستخبارات)	حبيب الله رشاد (TI.R.84.01)
عضو	عبد الجليل حقاني (TI.H.34.01)
عضو.	سيد أحمد شاهد خيل (TI.S.28.01)

اللجنة السياسية

الرئيس	شهاب الدين دلاور (TI.D.113.01)
عضو	نور محمد ثاقب (TI.S.110.01)
عضو	محمد مسلم حقاني ابن محمدي غل (TI.H.73.01)

اللجنة الثقافية[٧٠]

الرئيس	أمير خان متقي (TI.M.26.01)
عضو	لطيف الله حكيمي

(٧٠) المعروفة أيضا بمكتب المتحدث الرسمي الذي يستخدم أسماء مستعارة.

اللجنة المالية

الرئيس	غل آغا اسحاقزي (TI.I.147.10)
عضو	عبد القدير ابن عبد البصير (TI.A.128.01)
عضو	عبد الجليل حقاني (TI.H.34.01)
عضو	محمد أمان أخوند (TI.A.158.12)
عضو	عبد الواسع معتصم آغا (TI.N.29.01)

لجنة المنظمات غير الحكومية والمقاولين

الرئيس	عبد المنان نيازي (TI.N.97.01)
عضو	محمد عيسى آخوند (TI.A.60.01)
عضو	أحمد جان آخوندزاده وزير (TI.A.85.01)
عضو	أحمد جان وزير (TI.W.159.01)

لجنة الصحة

الرئيس	محمد عباس آخوند (TI.A.66.01)
عضو	عبد الرحمان زاهد (TI.Z.33.01)

لجنة التعليم

الرئيس	زمان شاه
عضو	محمد مسلم حقاني ابن محمدي غل (TI.H.73.01)

لجنة العلماء

عضو	نور محمد ثاقب (TI.S.110.01)
نائب الرئيس	شهاب الدين دلاور (TI.D.113.01)

لجنة السجناء

الرئيس	غل آغا اسحاقزي (TI.I.147.10)

عضو	ولي جان (TI.W.95.01)

شورى كويتا[٧١]

الرئيس	إسماعيل أندار
عضو	محمد نعيم بريش (TI.N.13.01)
عضو	عبد الروف خادم (TI.K.25.01)
عضو	رحمت الله كاكا زاده المعروف أيضاً باسم الملا ناصر (TI.K.137.01)
عضو	عبد اللطيف منصور (TI.M.7.01)
عضو	عبد المنان نيازي (TI.N.97.01)
عضو	محمد رسول أيوب (TI.M.104.01)
عضو	عبد الباري آخوند (TI.A.94.01)
عضو	سيد أحمد شاهد خيل (TI.S.28.01)
عضو	عبد الغني برادر ابن عبد الأحمد ترك (TI.A.24.01) (تفيد التقارير بأنه محتجز)

شورى بيشاوار

الرئيس	محب الله المعروف أيضاً باسم الحاجي لالا
نائب الرئيس	عبد القاهر أروزغاني
عضو	عبد القدير ابن عبد البصير (TI.A.128.01)
عضو	محمد سليم حقاني (TI.H.79.01)
عضو	شير محمد عباس استانكزي پادشاه خان (TI.S.67.01)
عضو	نجيب الله ابن محمد جمعة (TI.M.132.01)
عضو	سيد عصمت الله عاصم (TI.A.80.01)

(٧١) المعروفة أيضا بشورى قندهار.

عضو	شمس الرحمان عبد الرحمن (TI.U.8.01)
عضو	عزت الله حقاني ابن خان سيد (TI.A.64.01)

شورى ميرم شاه

الرئيس	سراج الدين ابن جلال الدين حقاني (TI.H.144.07)
عضو	عبد اللطيف منصور (TI.M.7.01)
عضو	بدر الدين حقاني (TI.H.151.11)
عضو	جلال الدين حقاني (TI.H.40.01)

"حكام الظل" لحركة طالبان في الولايات

بدخشان	مولوي صابر أحمد
بادغيس	مولوي حيات الله/مولوي إسماعيل
بغلان	مولوي محمد يونس مخلص/نصر الدين
بلخ	الملا عبد الكريم المعروف أيضا باسم نافذ
باميان	نعمت الله
دايكندي	لم يعين فيها حاكم
فراه	الملا أمين
فارياب	الملا علم/حافظ نور الله
غزني	الملا رحمت الله
غور	مولوي عبد الخالق المعروف أيضاً باسم عبد الباري (قد يكون مطابقاً لـ TI.A.94.01)
هيرات	الملا عصمت الله/الملا غلام جيلاني المعروف أيضاً بجانان آغا (قد يكون مطابقاً لـ TI.A.91.01)
هلمند	محمد نعيم بريش المعروف أيضاً باسم مولوي غل محمد (TI.I.147.10)
جوزجان	مولوي اسماعيل

كابل	الحاجي لالا المعروف أيضاً بسيد محمد المعروف أيضاً باسم محب الله
قندهار	الملا محمد عيسى
كابيسا	حبيب الرحمان المعروف أيضاً باسم قاري بريل
خوست	مولوي نور قاسم
كنر	مولوي عبد الرحيم
كندوز	مولوي عنايت الله/مولوي عبد الرحمان
لغمان	نجيب الله حقاني ابن هدايت الله (TI.H.71.01)
لوكر	عبد اللطيف منصور (TI.M.7.01)
ننكرهار	مولوي مير أحمد كل/عبد الجبار زابلي/أحمد طه خالد عبد القادر (TI.T.105.01)
نيمروز	مولوي راشد بالوج
نورستان	مولوي دوست محمد
بكتيكا	مولوي سنكين زدران (TI.Z.152.11)
بكتيا	ملا ناصر (قد يكون مماثلاً لـ TI.K.137.01)
بانشير	عبد العليم
بروان	مولوي محمد اسماعيل/مولوي سبحان الله
سمنكان	مولوي شمس الرحمن (قد يكون مطابقاً لـ TI.U.8.01)
سربل	مولوي عتيق الله (قد يكون مطابقاً لـ TI.A.70.01)
تخار	مولوي محسن
أروزكان	عبد الرؤوف خادم (TI.K.25.01)
وردك	الملا عبد الله ملا خيل/مولوي شهيد خيل
زابل	شرف الدين